معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية
Palestine Institute for Strategic Studies

تقدير

غاز شرق المتوسط
والصراع مع الاحتلال

إعداد الباحثين أ. رامي خميس الشقرة - أ. وسام صالح البردويل

فلسطين

2022م

معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية
Palestine Institute for Strategic Studies

غاز شرق المتوسط والصراع مع الاحتلال

معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية

سبتمبر ٢٠٢٢

غاز شرق المتوسط والصراع مع الاحتلال

تقديم

طفرة الغاز في البحر الأبيض المتوسط بدأت فعليًّا باكتشاف حقلَي نوا (١٩٩٩) وماري بي (٢٠٠٠) قبالة سواحل فلسطين التاريخية التي تحتلها "إسرائيل"، ثم أعقبها حقل مارين في قطاع غزة عام ٢٠٠٠؛ ورغم أن الاكتشافات المبكرة كانت متواضعة، إلا أنها مهّدت الطريق لاستكشافات واسعة النطاق، وقد جاء الاختراق مع اكتشاف ٢٨٠ مليار متر مكعب من الغاز في حقل تمار (٢٠٠٩)، تلاه اكتشاف حقل ليفياثان للغاز (٢٠١٠)، وهو أكبر اكتشاف في أعماق البحار خلال العقد، بطاقة تقديرية تبلغ ٥١٠ مليار متر مكعب.

في عام ٢٠١١، أعلنت شركة نوبل للطاقة (**Noble Energy**) أنها اكتشفت بلوك ١٢ في قبرص، على بُعد حوالي ٣٠ كيلومترًا شمال غرب حقل ليفياثان، إلا أن أكبر اكتشاف حتى الآن هو حقل الظهر العملاق في مصر (٢٠١٥)، ويُقدَّر أنه يحتوي على ٨٤٥ مليار متر مكعب من الغاز، أما أحدث الاكتشافات فهو حقل كاليبسو (٢٠١٨) وغلاوكوس-١ (٢٠١٩).

الرواسب الضخمة من النفط والغاز الطبيعي في قاع البحر وتوالي اكتشافات الحقول، كانت سببًا رئيسيًّا في الأزمة والاضطراب الحاصل في شرق المتوسط، حيث رفعت هذه التقديرات آمال دول المنطقة وشركائها الإقليميين والدوليين، وفتحت شهية شركات النفط والغاز وألهبت التنافس على الموارد، وجذبت انتباه القوى الدولية إلى ثروة إضافية.

هذا التسابق المحموم بين دول المنطقة واللاعبين الدوليين على غاز شرق المتوسط، أنتج بدوره شبكة تحالفات معقدة وواسعة تسيّرها مفاوضات سرّية وعلنية، تهدف بالأساس إلى رسم استراتيجيات السيطرة على الموارد والتحكم في الإنتاج وخطوط النقل والتصدير، ففي يناير/ كانون الثاني من عام ٢٠١٩ شُكِّل كونسورتيوم للتنقيب عن الموارد، يتألف من الاحتلال الإسرائيلي ومصر وإيطاليا واليونان والأردن والسلطة الفلسطينية، من دون إشراك تركيا.

تركز الاهتمام بشكل كبير على غاز شرق المتوسط، عقب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، والضغط الروسي على القارة الأوروبية وأمريكا في مسألة امداد الغاز، كرد على العقوبات المفروضة.

وعلى الرغم من عدم قدرة غاز شرق المتوسط على تلبية معظم الاحتياجات الأوروبية، إلا أنه يُعد أحد الوسائل التي من شأنها تخفيف وطأة الهيمنة الروسية، وأحد البدائل التي يبحث عنها الجانب الأمريكي والأوروبي للتخلص من أحد أوراق القوة إن لم تكن الأقوى لدى روسيا.

ويصطدم ملف غاز شرق المتوسط، بعدة عوائق فنية وسياسية، فالعوائق الفنية مرتبطة بآلية النقل والخيارات المتاحة، بالإضافة إلى الجهوزية التقنية والقدرة الإنتاجية.

وعلى الرغم من أهميتها إلا أن العائق السياسي هو أكثر تأثيراً في هذا الجانب، فمسألة ترسيم الحدود مع لبنان والتهديد الاستراتيجي من قبل حزب الله لإسرائيل ومنصات الغاز، أهم تلك العوائق السياسية، التي تعرقل سير المشروع، في ظل تجاهل إسرائيلي للحقوق اللبنانية ومحاولة فرض أمر واقع.

ولقراءة المشهد من المنظور الدولي وتقدير موقف الدول الكبرى ذات الصلة في مسألة ترسيم الحدود مع لبنان، بالإضافة إلى التطرق إلى أوراق الضغط لدى الطرفين اللبناني والإسرائيلي، وسيناريوهات الذهاب إلى المواجهة، بالإضافة إلى قراءة المشهد الفلسطيني وموقف المقاومة من الصراع القائم وسبل الاستفادة.

- **أولاً: – قراءة في المواقف الدولية ذات العلاقة:**

١. الموقف الأمريكي:

✓ ينصب تركيز الولايات المتحدة الأمريكية في الآونة الأخيرة، على ضرورة إحلال بديل للغاز الروسي، وتمثل منطقة الشرق الأوسط، مخرجا أساسياً لواشنطن لتحقيق **استراتيجية البديل**، وإضعاف الهيمنة الروسية.

✓ ترى الولايات المتحدة الامريكية في "دولة الكيان" الطرف الأنسب لرعاية مشروع تنقيب واستخراج الغاز من شرق المتوسط، للدور الوظيفي الذي تتمتع به وتنفيذاً للاستراتيجية الامريكية المبنية على **ضمان التفوق الإسرائيلي في المنطقة**، وكونها تمتلك الإمكانات التي تؤهلها للقيادة، بالإضافة إلى عنصر الضمان، فالولايات المتحدة الأمريكية، لا ترى في الدول العربية أو تركيا طرفا موثوقاً.

✓ واشنطن عملت على تفويت الفرصة أمام تركيا التي كانت تنتظر فرصة رعاية ملف الغاز في شرق المتوسط، بالإضافة إلى الخلافات مع اليونان وقبرص على مسائل الاستخراج والتنقيب والاستكشاف، ما يهدد استقرار المشروع.

✓ يضاف إلى تلك السياسة، تعويم ملف الحدود مع لبنان، والمماطلة في المفاوضات، لإتاحة الفرصة أمام إسرائيل، لترتيب أوراقها وتولي ملف الحقول في لبنان، والذي اصطدم مؤخراً باستنفار وتهديد حزب الله، والرفض اللبناني لتلك الخطوات.

✓ مع تأزم الأوضاع الدولية، والمماطلة الروسية في حربها مع أوكرانيا، ووقف إمداد الغاز إلى أوروبا، أصبح لزاماً على واشنطن وإسرائيل الذهاب نحو تسكين أو الاتفاق على ترسيم الحدود مع لبنان، وانهاء أي خلاف من شأنه أن يؤثر على مشروع الغاز في المتوسط.

٢. الموقف الأوروبي:

✓ يتناغم الموقف الأوروبي مع الموقف الأمريكي بشكل كبير، واتفاقهما على ضرورة إنهاء الإشكاليات حول حقول نفط شرق المتوسط، ووضع الضوابط لمنع اندلاع أي حروب، لتفويت الفرصة على روسيا والخروج من أزمة الطاقة خلال الشتاء.

✓ وتترقب القارة الأوروبية الشتاء القادم، في ظل الإصرار الروسي على وقف إمداد الغاز، وما يترتب عليه من أزمات كبيرة على المستوى الاقتصادي والخدماتي والشعبي، وتسعى بكافة السبل للتدخل ومحاولة الوصول إلى اتفاق يرضى الطرفين الإسرائيلي واللبناني، وعرض المساعدة في مسألة التنقيب والاستخراج والنقل، عبر الشركات المتخصصة.

٣. الموقف الروسي:

✓ تواجه روسيا العقوبات الأمريكية، بقطع أحد مقومات الحياة في القارة الأوروبية، المتمثل في خط الغاز، كما تراهن على إطالة أمد الحرب مع أوكرانيا وصولاً للشتاء القادم، والذي من شأنه أن يهدد استقرار القارة الأوربية، ويرجح كفة القوة الروسية في مواجهة الهيمنة الأمريكية.

- ✓ ويتزامن مع تلك السياسة، وفاعليتها في التأثير الأزمة مع لبنان وترسيم الحدود، بالإضافة إلى المدة الزمنية لتطوير المصادر البديلة وتجهيز الأنابيب والقدرة الإنتاجية والتخزينية، وهذا عامل آخر من عوامل القوة الروسية.
- ✓ الرغبة الروسية في تعطيل أي مشروع من شأنه أن يضعف أوراق القوة لديها، وبالتالي فهي داعم قوي لحزب الله ولبنان في مسألة ترسيم الحدود، كما تأمل في تأخير وتأجيل المفاوضات والوصول إلى اتفاق معلن، قدر المستطاع، كي تحقق أهدافها من سياسة وقف الغاز.

٤. الموقف التركي

- ✓ المشروع الاستراتيجي الأول يتعلق بمد خط رئيسي يمر عبر شرق المتوسط وتركيا وصولاً لأوروبا، إلا أن تصاعد الأزمة والخلافات دفع أطراف منتدى شرق المتوسط للبحث عن بدائل أخرى، حيث يعتقد الخبراء أن جزءاً كبيراً منها ممكن نظرياً، وتدور أغلبها حول مشاريع غير مجدية اقتصادياً لتبقى تركيا هي الخيار الأول في هذا الإطار بسبب موقعها الجغرافي وما تمتلكه من بنية تحتية قوية من خطوط الغاز التي تصل أوروبا وهو من شأنه أن يجعل من طرحها أقل تكلفة وأكثر ربحاً لكافة الأطراف.
- ✓ التحول الكبير الذي شهدته الدبلوماسية التركية في الآونة الأخيرة، عملت أنقرة على إعادة رسم خريطة تحالفاتها في المنطقة في إطار مشروع أطلق عليه مجازاً "مساعي العودة لسياسة صفر مشاكل" وذلك من خلال تحييد الخلافات مع معظم الدول التي تدهورت علاقات أنقرة معها في السنوات الماضية، وهو ما مكن تركيا من تحقيق اختراق حقيقي في خريطة تحالفات شرق المتوسط.
- ✓ لكن الأهم، هي مساعي تحسين العلاقات المتواصلة مع مصر وإسرائيل، وإعادة تطبيع العلاقات وهو ما قد ينتج عنه اتفاقيات جديدة لترسيم الحدود البحرية بين الجانبين لا سيما مصر التي وعدتها تركيا بحصة أكبر في شرق المتوسط، على أن يقود ذلك جميع الأطراف لتغليب المصالح الاقتصادية والعمل بشكل مشترك على مد خط ينقل ثروات شرق المتوسط لأوروبا ليبقى الخيار الأسهل والأجدى اقتصادياً هو التعاون مع تركيا التي ما زالت تحتاج الكثير من الجهد السياسي والدبلوماسي لتنجح في هذه المهمة التي قد تقودها بالفعل إلى تحويل تأخرها في ملف شرق المتوسط إلى انتصار. لكن هذا السيناريو لا يبدو وحيداً في ظل التصعيد الجديد بين أنقرة وأثينا حول ملفات أخرى مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالصراع على الغاز.

- **ثانياً: – قراءة في توجهات دولة الكيان والتحديات المرتقبة**

- ✓ تعمل دولة الكيان من خلال تبني **استراتيجية الاحتواء والتعاون** في التعاطي في ملف الغاز، مما يوحي أن هنالك تناقض في سياسة دولة الكيان الحديثة حيال منطقة البحر الأبيض المتوسط، فدولة الكيان تحرص على جمع أكبر عدد ممكن من الشركاء في المنطقة، وترحب بنزع فتيل الخلاف فيما يتعلق بمطالب الخصوم ذوي الصلة، وبالتالي تتفاعل دولة الكيان بحذر وبشكل إيجابي مع المبادرات الأخيرة من أنقرة للتنسيق البحري وفي مجال الطاقة، وسط الحفاظ على اتصال وثيق مع كل من اليونان وقبرص ومصر (وكذلك مع الإمارات العربية المتحدة، التي تشارك في العديد من المشاريع في البحر الأبيض المتوسط)، كما وقّعت حكومة الكيان بهدوء على نقل الغاز البحري المصري و(الإسرائيلي) عبر الأردن إلى سوريا ولبنان.

- ✓ يعد ملف الغاز لدولة الكيان، بمثابة القيادة والتمكين في المنطقة، كون الرغبات العربية والعالمية، مردها للإرادة (الإسرائيلية)، وبالتالي فإن الأهمية الاقتصادية ليست هي المحور الأساسي، إذا ما قورنت بالحضور الجيوسياسي والتحكم القوي في المنطقة.
- ✓ المشهد إذا ما تم، فإن قطار التطبيع سينتقل للشعوب العربية بشكل أسرع، والعلاقات السياسية والدبلوماسية سيسهل الحصول عليه، والسبب وراء ذلك الرغبة الاقتصادية لدى الشعوب، بالإضافة إلى ترسيخ مبدأ العداء لمن يعطل تلك المشاريع، وعليه فإن ملف الغاز **سيمثل نقلة نوعية لإسرائيل لم تحلم بها منذ نشأتها.**
- ✓ يصطدم هذا الملف، بمسألة ترسيم الحدود اللبنانية وموقف حزب الله من الأزمة، والتي شهد مؤخراً تحركات عسكرية، متمثلة في ارسال طائرات مسيرة استطلاعية لحقول الغاز على الحدود، وهو ما لا ترغبه دولة الكيان وواشنطن والقارة الأوروبية، ما يدفع دولة الكيان بالحذو في مسار تسوية الخلافات.
- ✓ تفضيل التسوية على خيار الحرب ليس غريزة الكيان الوظيفية وإنما افتقاره إلى التوقيت المناسب، سواء في ظروفه الداخلية حيث يستنكف رئيس الحكومة يائير لابيد عن إشعال جبهة لبنان عشية انتخابات برلمانية حاسمة لمستقبله السياسي، فضلاً عن تعرضه لضغوط المؤسسة العسكرية التي تطالبه بترك اللبنانيين يستفيدون من ثرواتهم، لأن هذا سيجعلهم أكثر معارضة لحزب الله مع استتباب أوضاعهم الاقتصادية.
- ✓ يضاف إلى تلك الأسباب، القرار الأمريكي الأوروبي بالضغط الكبير نحو منع حدوث أي مواجهة أو تصعيد عسكري في المنطقة، كونه يهدد المشروع الاستراتيجي التي ترسمه واشنطن في المنطقة، كأحد وسائل الرد غير المباشر على الاستفزازات الروسية.

- **ثالثاً: – قراءة في التوجهات اللبنانية والفرص المتاحة:**

- ✓ يمثل ملف الغاز للدولة اللبنانية، الفرصة الأهم للخروج من أزمته الاقتصادية الخانقة، فقد شهد العام الماضي الكثير من النقاشات حول إشراك لبنان في مخطط لاستجرار الغاز الطبيعي من شرق المتوسط إلى بيروت، من خلال مسار خط أنابيب بري ملتف للغاية يمر عبر الأردن وسوريا، على أن يكون مصدر الغاز من المياه المصرية والإسرائيلية، وجرى الاتفاق على تنفيذ المخطط وفق جدول زمني معين، **لكن لم يتم تنفيذ الاتفاق.**
- ✓ من الأهداف غير المعلنة الأخرى للاتفاق هي تشجيع إحراز تقدّم على صعيد الحدود البحرية بين دولة الكيان ولبنان أو على الأقل استئناف المفاوضات بشأنها، وفي أوائل عام ٢٠٢٢، وافقت الحكومة اللبنانية على العودة إلى طاولة المحادثات بوساطة أمريكية.
- ✓ على الرغم من احتمال تطوير قدرات لبنان على سحب الغاز من المياه بعد الاتفاق على ترسيم الحدود مع دولة الكيان، والذي قد يستغرق سنوات، إلا أنه قد يُحقق مكاسب كبيرة للاقتصاد اللبناني المنهار، علاوةً على ذلك، قد يحمي أيضاً الأصول (الإسرائيلية) في البحر من بعض الأعمال العدائية تجاهها؛ فالجانب اللبناني، وحتى حزب الله، يدركان تماماً أن أي شركة لن تستثمر في منطقة نزاع.

- ✓ إدراك حزب الله لامتلاكه ورقة التأثير على المشروع الاستراتيجي، حققت له عدة أهداف، أولها كسب الحاضنة الشعبية من خلال تصوير نفسه المدافع عن الحق اللبناني والاستجابة لرؤية الدولة، في مسار المفاوضات، بالإضافة إلى تفويت الفرصة على واشنطن وتل أبيب فرض شرط سحب سلاح الحزب لاستعادة المفاوضات والتوصل إلى اتفاق.
- ✓ أما ثاني المكاسب، وهي فرض الشروط للتوصل إلى اتفاق وهي عدم الاكتفاء بحصول لبنان على كامل حقل قانا فحسب، وفق رسم متعرج للخط ٢٣، لا بل عدم التنازل أيضا عن أي شبر من المربع الثامن الذي تطالب إسرائيل بحصة منه، ورفع سقف مطالبه إلى اشتراط منح لبنان ضمانات أمريكية لاستقدام شركات لاستغلال ثرواته الغازية وحصانتها من أي عقوبات تفرغ الترسيم المنشود من محتواه.
- ✓ وفق تلك المعطيات فقد تغيرت معادلة الردع، وأصبحت ترجح كفة الجانب اللبناني وإمكانية تحصيل الحقوق المنتزعة بشكل أكبر، وبالتالي إنهاء الأزمة الاقتصادية، بل القفز من حالة الإفلاس إلى حالة الانتعاش.

- **رابعاً: – قراءة في الموقف الفلسطيني وتوجهاته:**

تتشارك الحالة اللبنانية مع الحالة الفلسطينية، بشكل كبير في ملف الغاز والصراع مع الاحتلال، فالمعضلة متقاربة والعدو واحد، لذا فإن استراتيجية التعامل قد تكون متقاربة بشكل أكبر مع بعض الفوارق، فالموقف اللبناني أصبح موحداً فالدولة وحزب الله متفقان، أما الحالة الفلسطينية، فقد تشكل السلطة العائق الأكبر في هذا الملف.

١. **السلطة الفلسطينية**

- ✓ الناظر للواقع الذي وصلت له السلطة الفلسطينية ومدى استسلامها أمام إرادة العدو(الاسرائيلي)، بل واجراءاته على تغيير الوقائع الفلسطيني، وإنهاك بل انهاء أي مصدر معتبر يحقق السيادة الفلسطينية أو حتى الاستقلالية، وانتهاء المشروع السياسي الذي يمكن أن يجمع الفلسطينيين من حولها، جعل السلطة الفلسطينية وكيانيتها تحت الفعل والارادة الصهيونية، مما يعيق أي مسار تحرري لأي مقدر من مقدرات الشعب الفلسطيني.
- ✓ أقصى ما يمكن أن تذهب إليه السلطة الفلسطينية، هي زيادة الفوائد المالية مع حرمان الشعب الفلسطيني من الاستفادة الحقيقية من تلك الفوائد.

٢. **المقاومة الفلسطينية**

- ✓ الإجماع الوطني الفلسطيني ومن خلفه المقاومة، تحذو مسار استعادة الحقوق واستثمار الموارد، وقد شهدت جولات الصراع مع الاحتلال تحقيق إنجازات حقيقة في افشال المشاريع الإسرائيلية الاستراتيجية، مثل افشال خط "إيلات – عسقلان".
- ✓ على الرغم، من ارسال المقاومة لإشارات تهديدية للاحتلال خلال معركة سيف القدس، إلا أن الرسالة الفلسطينية قوبلت بمحاولة التحصين لمنع المقاومة من التأثير في منصات الغاز، عبر الاستخدام العسكري.
- ✓ إذا ما أدرك الاحتلال فشله في منع المقاومة الفلسطينية من ضرب منصات الغاز، أو إيقاف عملها، فهذا الأمر سيضغط عليه للجلوس على طاولة المفاوضات، وهذا ما يتطلب من الكل الفلسطيني، تحديد الرؤية والممثل

الشرعي والمطلوب تحقيقه وإنجازه في هذا الملف، وتفويت الفرصة أمام السلطة الفلسطينية، للقبول باتفاق مقابل تسهيلات اقتصادية أو ما شابه، والتحضير للمعارك الإنسانية والقانونية والتلويح بالمسارات العسكرية.

- **الخلاصة**

✓ بالرغم من التصريحات والتصريحات المضادة بين الطرفين، فإن الغالب من كل الأطراف هو الاحتواء الضمني للنزاع وبالرغم من أن احتمال انتقال النزاع اللبناني–الاسرائيلي من حالة التوتر إلى حالة الحرب بشكل سريع وخلال فترة قصيرة وذلك لأسباب عديدة لعل أهمها:

✓ تتركز مصلحة كل من لبنان ودولة الكيان –على الأقل في الوقت الراهن– على استخراج الغاز أكثر من أي شيء آخر.

✓ توجد مبادرات ووساطات لحل النزاع؛ إذ حاولت كل من قبرص وأميركا لعب هذا الدور، وعلى الرغم من أنهما لم تحققا شيئًا، إلا أن الوساطة بحد ذاتها تعتبر عاملًا إيجابيًّا يساعد على نزع فتيل الأزمة بين الفينة والأخرى.

✓ في كلتا الحالتين، يوجد خلل كبير في ميزان القوى العسكري لصالح أحد الأطراف، وبالرغم من ذلك، لا يبدو أن هناك توجهات لدى تل أبيب على المدى القصير وربما المتوسط للجوء إلى القوة العسكرية لحسم النزاع، وذلك لأن وضعها حساس جدًّا لناحية انتشار منشآتها المتعلقة باستخراج الغاز في مناطق واسعة بعيدًا عن الشاطئ (الإسرائيلي)، الأمر الذي يجعلها عرضة للاستهداف السهل في حال تطور النزاع إلى عمل مسلح، وربما يكون هذا ما يفسر توجه تل أبيب مؤخرًا إلى تطوير قدراتها البحرية وتحصين منشآتها.

✓ على الرغم من الاختلاف بين الملف اللبناني والفلسطيني على الجانب الفلسطيني التقاط الاشارة والاستفادة من التجربة اللبنانية ودراستها بعمق لكي يتسنى للفلسطينيين استرداد بعض حقوقهم.

✓ يسعى الاحتلال إلى تحصين خطوط الامداد ومحطات التخزين والاستخراج من خلال الشراكة مع النظام المصري في محاولة لإحباط محاولات المقاومة الفلسطينية لاستهدافها.

✓ المقاومة الفلسطينية أمام اختبار وتحدٍ جديد في ادارتها لملف يعتبر استراتيجياً في الصراع مع الاحتلال، ويمكنها من الاستثمار في أدوات جديدة ضاغطة تحقق من خلاله توازن الردع مع الكيان.

معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية

سبتمبر ٢٠٢٢